مركز أوال للدراسات والتوثيق
AWAL CENTRE FOR STUDIES AND DOCUMENTATION

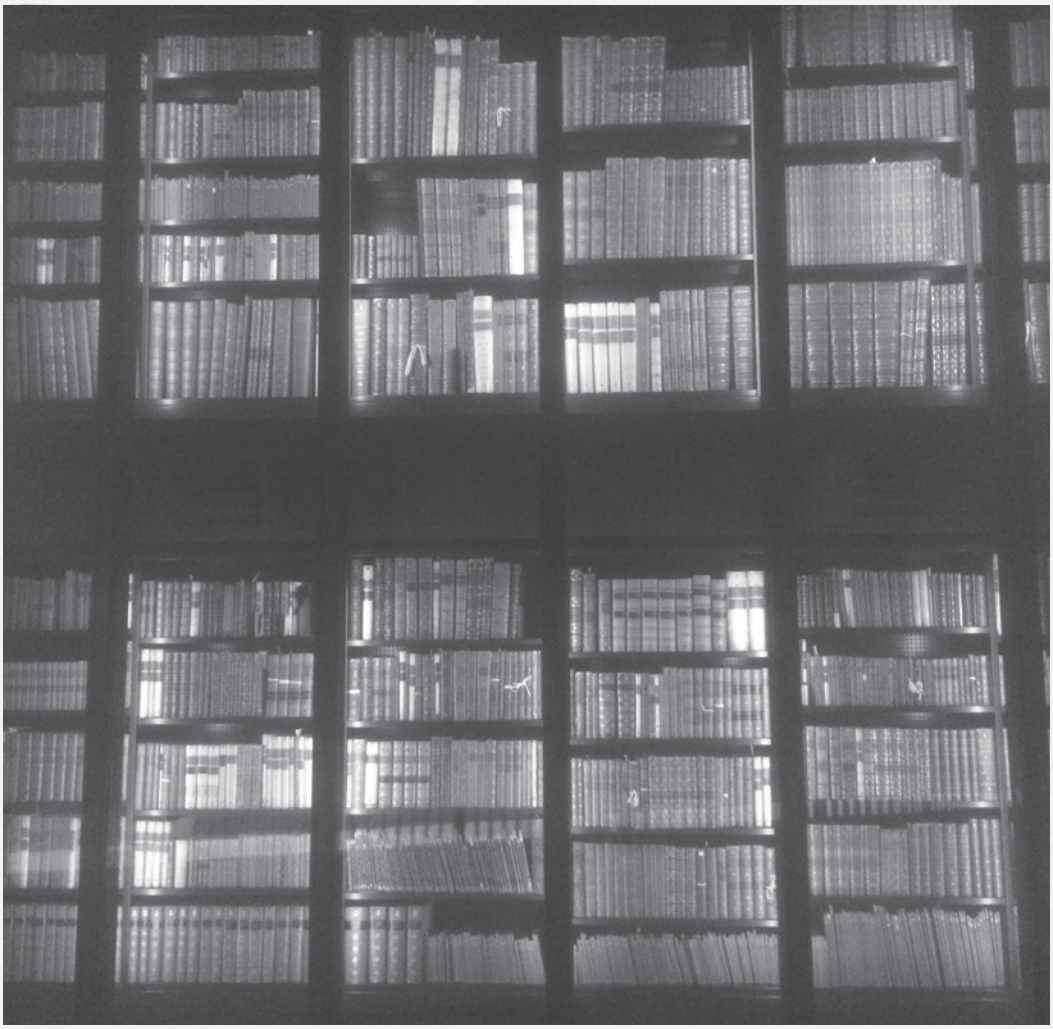

أرشيفو
ARCHIVO
العدد 1 - شباط/ فبراير 2016

ثقافة أرشيفية

السجلات الوطنية في بريطانيا..مفتوحة أمام العامة

قسم الترجمة

يعدّ حفظ السجلات والمصادر الأصلية ضرورة للتاريخ الوطني. فالأرشيف الذي يهدف إلى مساعدة الباحثين وإتاحة حق عموم الناس في الحصول على المعلومات، بات يحظى بتأييد واسع. وأحد هذه السجلات هي السجلات الوطنية في لندن، فوفقًا لموقعهم الإلكتروني، تحتوي السجلات الوطنية على الملايين من الوثائق التاريخية الرسمية أو السجلات التي هي إما على شكل أوراق، أو ملفات رقمية... الخ (What we do, 2015).

لم تكن منظمة منفردة هي التي تحفظ السجلات المهمة في السابق. إنما كانت تلك المهمة مقسّمة على أربعة مكاتب : هي مكتب قرطاسية جلالة الملكة الذي تأسس في العام 1786، ومكتب معلومات القطاع العام الذي تأسس في العام 1786، ومكتب السجلات العامة الذي تأسس في العام 1838، والهيئة الملكية للمخطوطات التاريخية التي تأسست في العام 1869. لقد كانت هذه المنظمات الأربعة تعمل بشكل منفصل، وكل منها يحفظ نوعًا محددًا من السجلات الوطنية. وفي العام 2003، تمّ ضم المنظمات الأربعة في هيئة واحدة تعرف اليوم بالسجلات الوطنية في بريطانيا (Legislation.gov.uk, 2015).

إن «مكتب قرطاسية جلالة الملكة» هو نوع غير مألوف من الشركات، فمع أنه تابع للحكومة، وهي التي تقوم بتشغيله، إلا أن طبيعته تجارية. أصبحت هذه الشركة مستقلة مؤخرًا، ولكنها تأسست منذ أكثر من مئتي عام. وكانت على مدى هذه الفترة تمنح أنواع الدعم المستندي كافةً إلى الحكومة البريطانية، بما في ذلك جوازات السفر، والكتيبات، والسجلات البرلمانية، والحواسيب، والمعدات المكتبية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشركة تمّ تأسيسها بدايةً بهدف الإصلاح.

ويعدّ مكتب معلومات القطاع العام الهيئة المسؤولة عن تشغيل مكتب قرطاسية جلالة الملكة. فلقد تم إنشاء مكتب السجلات العامة لتنظيم حفظ السجلات الحكومية وسجلات المحكمة، التي كانت تحفظ في أوضاع سيئة، وفي عدد من الأماكن. وكان من غير المسموح الرجوع إلى السجلات المحفوظة في مكتب السجلات العامة بحرية حتى العام 1852 مع أن قانون مكتب السجلات العام للعام 1838 سمح لعموم الناس بالإطلاع عليها. ولم يعد اسم «مكتب السجلات العامة» مستخدمًا للإشارة إلى مكتب السجلات العامة حاليًا، ذلك أنه قد تمّ ضمّه مع المكاتب الأخرى ليصبح الأرشيف الوطني.

تسعى الهيئة الملكية للمخطوطات التاريخية إلى دراسة سجلات الأرشيف الخاصة التي تمتلك طابعًا تاريخيًا عامًا. وعملها باختصار هو التحقق من الأماكن التي يوجد فيها مخطوطات تاريخية، وكتابة تقارير حول محتوياتها.

وبحسب ما يتمّ التسويق له، فإن السجلات المادية يتمّ حفظها في بيئة مناسبة، وذلك لمنع تلفها بشكل سريع (Sustainable Environmental Management, 2015).

ووفقًا لصفحة موقع Gov.uk، تعمل السجلات الوطنية في لندن اليوم بصفتها قسمًا غير وزاري،

إنما هي سجلات حكومية رسمية لإنجلترا، وويلز، والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى كونها وكالة تنفيذية لقسم الثقافة والإعلام والرياضة (Legislation.gov.uk, 2015). ومع أن هذه السجلات تضمّ أكبر عدد من الوثائق في المملكة المتحدة، إلا أنه لا يتمّ حفظ نوع محدد من السجلات كشهادات الميلاد... (What we Don't have).

أما السجلات التي تمتلكها السجلات الوطنية، التي لم تكشف بموجب قانون حرية المعلومات، يجب أن تكون صادرة منذ عشرين أو ثلاثين عامًا حتى يسمح بالكشف عنها لعموم الناس. ومثال على ذلك، ملفات وزارة الخارجية والكومونولث التي تعود إلى العام 1983، إذ تمّ الكشف عنها في تموز/ يوليو 2015 (Foreign and Commonwealth, 2015). وفي هذا الصدد، يقوم مجلس الشورى بتقديم المشورة لصناع القرار بشأن السجلات العامة التي يمكن الكشف عنها، وتلك التي لا يمكن الكشف عنها، ويتمّ ذلك استنادًا على أمور عدة مع أخذ المصلحة العامة بعين الاعتبار (The National Archive, 2015).

إن الشفافية والتنمية للسجلات الضخمة على غرار السجلات الوطنية في بريطانيا هو أمر يهدف إلى حفظ التاريخ البريطاني. وتمتلك في السجلات أهمية دولية للأجيال القادمة إذ إنها تحتوي على الكثير من الوثائق المرتبطة بالسياسات الخارجية. يمكن للكثير من الباحثين الاستفادة من هذه السجلات الوطنية التي يجب أن تصبح مدخلًا للوصول إلى ملايين الوثائق الرسمية. كما أن لهذه الوثائق أهمية تعليمية يمكن الاستفادة منها في ورش العمل والندوات...الخ.

*فريق ترجمة الوثائق البريطانية بمركز أوال للدراسات والتوثيق